



صاحب الجلالة الملك يوجه خطاباً الى الشعب المغربي

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز

ها انا اخاطبك اليوم واقترح معك الحوار كعادتي كلما دعت الظروف الى المذاكرة والمخاطبة والحوار اقتناعاً متاً وإيماناً بأن كل قرار لا يمكنه ان يتسم بالمشروعية الوطنية الحقيقية — لا الشكلية، بل المذهبية — الا اذا كانت نتائجه ونتاجه نابعين من رضى متبادل واقتناع من جميع الأطراف.

وهذا الخطاب كنت قررت ان اوجهه اليك — شعبي العزيز — في الأسبوع المنصرم، الا انه كما تعلم، حدث ما حدث ووقع ما وقع، وقد فجعت اسرئتنا الكبرى واسرتنا الصغرى في شخص شقيقنا واخيها صاحب السمو الملكي الأمير مولاي عبد الله، وهكذا ظهر مرة أخرى خلال تشييع جنازته، ما بين الأسرتين من وشائج وعرى صُهرت منذ قرون، ورعاها اجدادنا واسلافك، واسلافنا واجدادك، تلك الرعاية التي كان اساسها تبادل النصيح وتبادل التضحية وتبادل الشعور الوطني، ولا اريد ان اطيل في هذا الباب اكثر مما يجب، فبوقوفك في جنازته مسحت دموعي وأسيتي، وقد وجدت في عواطفك، كما وجدت دائماً السند والقوة، واستمرار استمرارية الدولة كيفما كانت الفواجع، وكيفما كانت الظروف.

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته في رضوان ربه وجوار أبيه مع الصديقين والشهداء والصالحين، وحسن اولئك رفيقاً.

شعبي العزيز

انني كرجل مسلم يؤمن بالاشتراكية الحققة، ويؤمن بالعدالة الاجتماعية ويؤمن بالديمقراطية العميقة لا الشكلية، وكرجل قانون اصنف القوانين والواجبات الى صنفين :

— الصنف الأول :

يمكن ان اسميه الصنف القار، فرض العين الذي لا يجب في القيام بتلك الواجبات شرط صحة ولا شرط استكمال، ومن تلك الواجبات، الواجبات القارة، الدفاع عن التراب الوطني وعن حوزة البلاد وعن سيادة المغرب.

اما الصنف الثاني : فيمكن ان نصنفه بفرض كفاية، ذلك ان تلك الواجبات لا تجب الا اذا استكملت موجبات وجوبها وصحتها وهو ما يسمى فرض كفاية، او واجب كفاية، وتلك الواجبات الأولى والثانية نص عليها الدستور بكيفية واضحة لا غبار عليها، ذلك ان الدستور حينما ينص على ان المغاربة سواء امام القانون ينص كذلك على انه عند الحاجة يجب ان ينبثق من القادرين واجب التضامن للقيام بالواجب العمومي وللأخذ بيد غير القادرين.

وهذه هي الشريعة الانسانية وهذه هي الفضيلة المحمدية، وعلى هذا النهج سارت الدولة المغربية منذ



ازيد من 13 قرناً، ولوسادها التعسف وهضم حق المعوزين وفرض الأقوياء على الضعفاء، لما تمكنا — شعبي العزيز — أمام التيارات التاريخية من غزو شرقي وغزو شمالي وغزوات من كل جهة وناحية، ما تمكنا — شعبي العزيز — ان نبقي صامدين واقفين ملتحمين حول كلمة واحدة ومذهب واحد والسنة المحمدية، اذن يجب علينا ان نستمر في ايجاد الظروف والمناخ كلما اقتضت الأحوال ان نستمر في ايجاد تلك الظروف وذلك المناخ التاريخي الأصيل حتى تبقى الأسرة المغربية ملتفة متحدة اذا اشتكى منها الضعيف وجد السند عند القوي، واذا احتاج الفقير، او المعوز وجد التسديد من طرف الذي فتح الله عليه ابواب الرزق، علما منا ان ابواب الرزق عند الله سبحانه ليست دائماً مفتوحة امام اهل الرزق، ولا دائماً مغلقة امام اولئك الذين يحتاجون الى الرزق الالهي.

وانطلاقاً من هذا اعتقد — شعبي العزيز — أنك ستتساءل عن معنى هذا المدخل وهذه الديباجة، ولكن على عادتك ستسمع مني الكلام الصريح والمطمئن والمتفق مع ضميرك ومع دستورنا ومع الفضيلة التي ربيتها فيها كلنا.

كما تعلم — شعبي العزيز — في الدورة الأخيرة للبرلمان كنا وجهنا خطاباً كما يقتضيه الدستور الى نوابك وممثليك، وكنا عرضنا امامهم الحالة الاقتصادية للبلاد، تلك الحالة التي يمكن أن أصفها، بأنها ليست حالة ملصقة بالمغرب فقط، بل حالة جميع الدول في العالم بأسره ضعيفة كانت أو قوية، ولكن تجلت عند هذا وذاك مظاهر مختلفة تناسباً مع امكاناته ومع خيراتهم ومع مبادلاته التجارية وغير ذلك، وكنت قلت لك أنذاك — شعبي العزيز — ان حالتنا المالية لا الاقتصادية قد تضررت من جراء عدة عناصر :

العنصر الأول : ثلاث سنوات من الجفاف.

العنصر الثاني : التدهور، بل حماسة قواعد التبادل التجاري.

العنصر الثالث : حاجة المغرب الى العملة الصعبة، وحتى اعطيك مثالا فاذا كنا سنة ثلاث وسبعين صرفنا ثلاثين ملياراً على البترول والطاقة ففي سنة ثلاث وثمانين صرفنا على الطاقة والبترول سبعة مليارات، وفي ظرف عشر سنوات صعدنا من ثلاثين ملياراً الى سبعة مليارات.

هناك آخرون سيقولون :

لماذا لم تذكر مصاريف الحرب؟ ... مصاريف الحرب لا تذكر هنا، لماذا؟ علما منا ان المغرب سيبقى دائماً في حالة الحرب، وليس معنى هذا أنه يريد أن يبقى في حرب، ولكن — شعبي العزيز — اياك ثم اياك ان تنسى ما اقوله لك : موقعك الجغرافي وخيراتك الطبيعية التي لم تستكشفها بعد، وأكثر من هذا خيراتك البشرية ستجعلك دائماً في حالة الدفاع عن النفس، اياك ثم اياك ان تهاجم يوماً ما وتستيقظ وانت أعزل بدون سلاح، اذن مصاريف الحرب لا اذكرها وهذه هي من الضروريات، فالمغرب لا يحارب، ولكن المغرب الذي هو على باب بوغاز ستراتيحي يجب ان يكون دائماً مُتَّهِماً لأن يدافع على نفسه ومع ذلك فنحن من دعاة السلام ومن دعاة الوئام، ولك هناك فائزات لا بد أن تؤديها نظراً لثقلنا ولوزننا ولموقعنا الجغرافي ولاختيار مذهبنا الاقتصادي — الاجتماعي فهي من باب الحرية فسندحارب على معتقداتنا الطاهرة النقية فلماذا لا أذكر هنا مصاريف الحرب ولا يجب أن تذكر، فأمام هذه المصاريف وهذه التكاليف اضطر المغرب ان يقترض من الخارج، ولما جاء وقت السداد طلب المغرب أن تعطى له مهلة أخرى لسداد ديونه، ولكن كما تعلم الذي يقترض



منه الناس يقرض، ولكنه له الحق كذلك حتى يضمن انه سيرجع امواله وانه سيوظفها ثانية له الحق ان يضع شروطاً، اجمالية، لا اقول شروطاً مدققة لأنه دولة وليس كالمخاض او كشركة ما، والدولة تقبل الشروط ولكن الشروط التي لا تخل بتوازناتها الاجتماعية والسياسية، وتوازنات الميزانية لا قيمة لها امام التوازنات الاقتصادية — الاجتماعية المذهبية لكل اختيارنا.

واذا أمكن للانسان ان يوفق بين التوازن في الميزانية والتوازنات الاقتصادية السياسية التي يبنّي عليها كيانه، فيمكن للانسان ان يقول — كما يقول العرب، زيد بعسل، وهذا ما حاولنا ان نصل اليه، وسنحاول دائماً ان نصل اليه، ذلك ان نكون بارين بالتزاماتنا دون ان يمس ذلك البرور بسيادتنا وبحرية تصرفنا، وكنت آنذاك قلت لك : اننا سنحتاج — شعبي العزيز — الى الزيادة في بعض المواد الضرورية للاستهلاك، وها نحن قررنا ان نزيد فيها، ولكن شعبي العزيز اشترط شرطاً أساسياً في هذه الزيادة، والشرط هو الآتي :

ان يؤدي ذو اليسر على ذي العسر، وبكيفية واضحة، وبالعمية الدارجة لا يمكن بل يستحيل انني ساقبل ان تكون الزيادة على حساب الجميع، الزيادة ستحملها ذوو الطاقة واصحاب الوسائل والمال، واما المعوزون وذوو الخصاص فسيكونون على كل حال مستثمرين في راس المال الأخلاقي الذي نسميه التضامن الوطني.

واذا كان هناك تضامن وطني او تآزر أو تعاضد وطني، ففي مثل هذا فليتنافس المتنافسون، وفي ميدان مثل هذا يجب على الذي اغناه الله من سعته ان يؤدي على كثير الحاجة وقليل الامكانات، فلهذا — شعبي العزيز يجب ان ننطلق من ان المغرب بلد يجب الاشتراكية الحقة، لا يحد نهائياً الكسل من جهة او ان يشجع مواطنيه على التقاعد والتقاعد، وحتى يمكننا ان نعلم ذوي الحاجة حقاً من الذين ليسوا في تلك الحاجة قررنا شعبي العزيز ان نقوم باحصاء.

ستقول لي ان الاحصاء قد انتهينا منه منذ ستة أشهر، فعلاً، ولكن الاحصاء الذي قمنا به مؤخراً كان يرمي الى عدة نتائج وكان هدفه ليس هو وضع مستوى أعلى وأدنى للمواد الاستهلاكية، لا، كان اساسه قبل كل شيء هو ان نعرف على اي اساس سنبنّي مغرب القرن المقبل، من مدارس ومستشفيات وبرامج وتكنولوجيا وتجهيز وطاقة إلى غير ذلك بحيث الاحصاء الماضي لم يكن خاصاً بهذا النوع من المعرفة ولم نأخذ بعين الاعتبار من نتائجه نتائج دخل المواطنين بالنسبة للمواد الاستهلاكية، رأينا بكيفية مجملية، كم عدد الأولاد وكم عدد البنات وكم هو عمر الصغار والمتوسطين والكهول وكم هو عدد السكان في البادية وعدد سكان المدينة؟ عدة عناصر لكي نبني — كما قلت لكم — مغرب القرن المقبل.

اما هذا الاحصاء فسيكون خاصاً، لكي يمكن المغرب ان يعرف منه من هو من اولاده يستحق الأخذ بيده.

وهذه — شعبي العزيز — اول عملية من نوعها ستكون، لماذا لأنه لأول مرة دولة في طريق النمو وتنتمي إلى العالم الثالث ولست ادري هل هذا صحيح ام لا ان يدرج المغرب ضمن دول العالم الثالث، والله اعلم فأنا اعتبر اننا هنا من العالم الثاني ولكنهم يدرجوننا ضمن العالم الثالث اذاً دولة في طريق النمو ومن العالم الثالث تقوم باحصاء بطوعية واختيار وحرية وبدون اجبار لماذا؟ ليأخذ القوي بيد الضعيف.

فاذا فهمتم حقيقة هذا الاحصاء وتفهمتموه وأعتمدونا عليه في أقرب وقت ممكن فسيكون المغرب قد اعطى مرة اخرى نموذجاً في السيرة بين الدول الا وهو مزج الضرورة بالفضيلة وقليل ما يمتزجان، لأن عادة اذا كانت الفضيلة تذكر، فالضرورة هي التي تسبق ولو ان الشعارات تسبق الفضيلة على الضرورة فان الواقع



هو العكس، الضرورة هي التي تستولي على الفضيلة وهنا اريد ان تتعاش الفضيلة والضرورة.

ومن سيكون قد سلك هذه الطريق؟ سيكون قد سلكها المغرب، ومن سيكون قد سنها بكل تواضع؟ سيكون قد سنها جيل المغاربة، اما الذين ولدوا في ظروف الاحتلال وقاموا بتحرير بلدهم، وإما المغاربة الذين ولدوا في ظل الاستقلال ووطدوا استقلالهم، فلماذا سيجرى هذا الاحصاء على ثلاثة مستويات، على صعيد كل دائرة داخل البلديات والجماعات القروية وحتى بداخلها سيكون هذا الاحصاء على مستوى الحومة وكذلك في المدن، ثم على مستوى العمالة، ثم على مستوى المجموعة الوطنية، ولا اريد ان ادخل في التفاصيل فوزير الداخلية مكلف بأن يبرز غداً على شاشة التلفزة اما بخطاب او بخطاب متبوع بأسئلة حول الجزئيات والتطبيق، واني أظن ان الأجوبة التي سوف يدلي بها ستشفي غليلك وستجعلك تشارك منذ الآن في هذا الاحصاء.

ولا تعتقد شعبي العزيز ان الموظفين هم الذين سيقومون بعملية الاحصاء، وانما سيكون كل فرد منكم مسؤولاً في كل مكان ليقول هذا لديه امكانيات، وهذا ليس لديه، فايك من الافراط في هذا الجانب ولا في ذاك والا سنصبح في الافراط أخي التفریط، إذا كانت الفضيلة هي منبع قرار ملكك يجب أن تكون الفضيلة هي منبع جوابك للملك، ولا يمكنني أن أطبق هذه الطريقة — لأن لدي عدة طرق في فكري والحكومة منكبة منذ مدة على الموضوع وبالأمر فقط كلمت وزيرنا الأول في الموضوع ووجدنا انه ليس لدينا حل واحد فقط، بل عندنا حلول، ولكن لا يمكننا ان نطبق هذه الحلول اما منفردة واما حلولاً يكمل بعضها بعضاً — الا اذا عرفنا بدقة ما هي نتائجها.

وهذه شعبي العزيز مسيرة جديدة، مسيرة لبناء الروح الديمقراطية في داخل الدولة ولبناء الفضيلة عند المواطنين، ذلك أن القوي يقف بجانب الضعيف، يمكننا ان نطبق نظام الضريبة غير أن الضريبة لا تكسي صبغة الفضيلة، حيث اذا لم تدفع الضريبة تدخل السجن، عملية سهلة، لا اريد الضريبة ثم الى متى هذه الضريبة، أنا اريد العملية الأخلاقية الخلقية ليقال عنك فلان يؤدي وليس عن طريق الضريبة، بل لأنه له القدرة على الأداء. ورجاؤنا في الله إذا كان الضعفاء كثرة ان تكون سياسة هذه البلاد فيما يخص خدمة البشر المغربي وتنميته وتكرمه التقليل من عدد الضعفاء بالنسبة للموسرين.

فانطلاقاً من الغد — ان شاء الله، شعبي العزيز — ستبدأ عملية الاحصاء وسوف تكون على جميع المستويات بالكيفية الديمقراطية الحق لا تلك الديمقراطية المبنية فقط على الهيكل بل الديمقراطية التي يفهمها المغاربة، إن الناس الذين سيقومون بها سيجلسون على الأرض ويكونون في مستوى العلمية التي سيقومون بها دون ان يكون هناك مكتب ولا مخاطب ولا احد جالس على كرسي بيننا الآخر واقف، بل الكل على قدم المساواة نتذكر ليس في ان هذا فقير او ليس فقيراً، بل ما هي حالته قادر او غير قادر وذلك في شكل حوار يمكن ان يكون حسب البرجة التي قمنا بها في عشرين أو خمسة وعشرين يوماً، ويمكن ان يتخذ هذا القرار قبل نهاية الشهر المقبل لأنك شعبي العزيز لا يجب ان تنسى اننا اليوم وقعنا الظهير الخاص باللوائح الانتخابية، لذا فليس لنا وقت نضيقه، اذ بمجرد انتهاء هذا الاحصاء فلديك احصاء آخر وهو احصاء النزاهة والكفاءة وجميع المقومات التي يجب ان تستكمل في الفرد والشخص الذي سترشحه لتمثيلك في البرلمان، لأنه احتراماً لما قلناه وتطبيقاً لما وعدنا به لا بد ان تفتح الدورة البرلمانية في الجمعة الثانية من شهر ابريل — ان شاء الله — بالمنتخبين الجدد. إذن شعبي العزيز بمشيئة الله وعونه نبدأ هذه المسيرة الجديدة، مسيرة الفضيلة والتضامن والتعادل والتكافل،



ولنقم بها بنشاط وحماس بدون غش وبكل استقامة حتى نعطي لأبنائنا درساً في حسن المواطنة وحتى نلقنهم عدم الغش وحتى نظهر في عملنا بالمظهر اللائق بنا.

وكما قلت لكم : لدي خمس أو ست طرق تؤدي الى الهدف المنشود، وهو ان الذي له مال يؤدي على من لا مال له، لانني لم اعد اقبل الزيادات نهائياً على جميع المستويات، لانني اولا اعرف ان البعض لم تعد لهم امكانيات، وثانيا لم اقبل ان اطلب منهم شيئاً آخر، فيمكنني ان اطلب منهم التضحية بالنفس، لأنهم يعرفون انني سأكون الأول الذي سيضحى بنفسه في سبيل البلاد، ولكن لم يعد لي وجه لأطلب من الفقراء ان يودوا والحالة هذه انه ليس لهم مال، فلا يمكن حقيقة ان نصل جميعاً لا أنا ولا حكومتي، لانني اعطي التوجيهات والحكومة تطبق، الى هذا الهدف اذا لم يكن لدينا احصاء نزيه ومتسم بالفضيلة لا غش فيه ولا كذب.

ولي اليقين شعبي العزيز، ان ما عودتنا من مكارم الأخلاق ومن اتسامك بأحسن ما تتسم به الشعوب ومن تعلقك بالفضيلة وبالمثل العليا أن كل هذا سيجعلك تستجيب عمقاً وشكلاً الى ندائنا هذا.

والله سبحانه وتعالى اسأل ان يهدينا جميعاً سواء السبيل، انه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله.

الثلاثاء 22 ربيع الأول 1404 — 27 دجنبر 1983